المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 16 العدد 01 السنة 2020 ص ص 34-66.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

دور المخطوط في حفظ الحقوق

The role of the manuscript in preserving rights

خالد أوعيل -طالب دكتوراه [1]

[1] جامعة الجزائر-2 –الجزائر، khaledami10@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 19 / 05/ 2018 تاريخ القبول: 11 / 12/ 2019

Abstract:

The subject of this study is to examine the role played by the Algerian manuscript in the preservation of the rights of the individual and of society, such as the right of belonging, real estate, and cultural property, as well as the preservation of international rights of the country. , through the handwritten documents we have received, dating back to the modern era.

Keywords:

Manuscript; Property; Algerian documents; Ottoman; Contracts.

المؤلف المراسل: خالد أوعيل

البريد الالكتروني: khaledami10@yahoo.fr

ملخص:

مهما تعاقبت الأزمنة وتعددت المحن فلن تتغير الهوية، فهي موروث تتناقله الأجيال بكل الوسائل، ولعل أبرزها المكتوبة والمخطوطة، لذا جاء هذا الموضوع للبحث في الدور الذي لعبه المخطوط الجزائري في حفظ حقوق الفرد والمجتمع، كحق الانتماء، والملكية العقارية، والثقافية، وحفظ حقوق البلاد الدولية، من خلال الوثائق المخطوطة التي تحصلنا إليها، والتي تعود إلى العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية:

المخطوط; الحقوق; املاك; الوثائق الجزائرية; العثماني; الاستعمارية; الحديثة; العقود.

المقدمة:

المخطوط منتوج إنساني مادي، يعتبر من بين الثروات البشرية القيمة لما له من أهمية على مختلف المجالات، وفي عديد التخصصات، وقد ازدادت قيمته مع تطور العلوم الإنسانية وتشعبها وتعددها، فكانت بذلك –المخطوطات- بمثابة القاعدة الأساسية التي انطلق منها الكثير من العلماء والباحثين قصد تحقيقها ودراستها وتوظيف محتوياتها ي مختلف المعارف لتطوير علومهم وإثراء مجال تخصصهم؛ فاتسعت بذلك دائرة استعمال هذا الموروث البشري لتتعدى مجال العلوم وتتجاوز العوائق الجغرافية واللغوية، وبذلك تباينت الأدوار التي لعبها المخطوط بحسب مجال توظيفه على مر الأزمنة، الأمر الذي دفعنا للبحث في هذا الموضوع لعلنا نُسلط الضوء على بعض الأدوار التي أداها لمخطوط في حماية حقوق الجزائريين، وذلك من خلال الإجابة على الإشكال الآتي:

ما هي أهم الخدمات التي قدَّمتها المخطوطات لأجل حفظ حقوق الأفراد والمجتمع في الجزائر، وكيف تمت الاستفادة منها، وهل حققت الدور المناط بها؟

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

إن الإجابة على هذه الإشكاليات تتطلب منا البحث في أهم المجالات التي استخدمت فيها المخطوطات بالجزائر وكيف استفاد منها الفرد المجتمع، والبلد، ولتحقيق ذلك ارتأيت أن أركز على المجالات التالية:

أولا-الحق في الانتماء

ثانيا- الملكية العقارية

ثالثا-الملكية الفكرية والثقافية.

أولا-الحق في الانتماء:

الشعور بالانتماء إلى العائلة، والقبيلة، والعشيرة والوطن، غريزة إنسانية نبيلة، فالإنسان مرتبط بأصوله فخور بانتمائه، وهذا أمر طبيعي وفطري فيه، ثبتته الأعراف البشرية ودعمته الشرائع السماوية، فالإسلام يؤكد على هذه التركيبة الاجتماعية التي ينتمي إليها بنو البشر؛ فقد جاء في قوله تعالى: {يَا أيها الناسُ إنا خَلَقناكُم مِن ذَكر وأُنثى وَجَعَلْنَاكُم شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتعَارفُوا إنَ أَكْرَمَكُم عِنْدَ الله أَتْقَاكُم إنَ اللهَ عَلِيمٌ خبيٌر[1]}، هذه الآية الكريمة تُقِرُ بتعدُد الشعوب والقبائل، وهذا الأمر مُقدر ولا مناص منه وعليه فاختلاف الشعوب وتنوع الأجناس وتوزعهم على القبائل شيء بديهي وحتمية خَلقية، وما على الفرد عموماً والمسلم خصوصاً إلا أن يحافظ على تمسكه بنسبه ويعمل على ترقيته بأفعاله امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الناسُ معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)[2] وقوله أيضاً: (تعلموا من أنسابكم ما تَصِلون به أرحامكم)[3]، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر نسبه الشريف بخير فقال: (أنا أعربكم، أنا من قريش ولساني لسان بني سعد بن بكر)[4]، وكان صلى الله عليه وسلم عندما ينتسب لا يتجاوز معد بن عدنان، و قال في حديث آخر صلى الله عليه وسلم: (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل،

واصطفى من ولد إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)[5]، وبذلك يصل نسبه الشريف إلى إبراهيم عليه السلام.

لكن برغم ذلك لازالت قضية الحديث عن الأنساب من المواضيع التي قد تستفز البعض، لأنه يظن أن حفظها ومراعاتها إنما هو للتفاخر والتعالي بها على الخلق وليس ذلك غاية الشريعة[6]، التي جعلت منها إحدى الغايات التي تكفل الإسلام بحفظها وحثَّ عليها نبي الرحمةصلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم: (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام)[7].

النسب رابطة سامية على قدر كبير من الخطورة؛ لأنها مرتبطة بالعلاقات والمعاملات الاجتماعية وما يترتب عنها كالزواج والميراث، وعموماً: "هو العلاقة الاجتماعية التي تربط الفرد الإنساني بأبويه وبأقاربه الذين يشتركون معه في ولادة قريبة أو بعيدة"[8]، و هذه الصلة تتم بنوعين؛ أولها الاتصال العرضي ويكون بين الشخص وإخوته وأعمامه، وثانيهما الاتصال الطُولي ويقصد به اتصال الفرد مع آبائه وأجداده[9]، ليتشكل بذلك امتداد عرضي يعاصره الفرد ويعبر عنه بالنسب المعاصر، وامتداد جذري غابر يُعبر عن الجذور القبلية والعرقية، وبذا يكون للشخص الواحد نسب مرافق له في حياته قد يصل إلى مناطق جغرافية مختلفة، قد تتعدى موطنه إلى مواطن أخرى بحسب الظروف التي أدت بأقاربه إلى الرحيل أو الهجرة أو النفي أو غيرها من الأسباب ، بالموازاة مع ذلك يتسلسل نسبه عبر الزمن لِيُكَوِن جذوره التاريخية ؛ وبترابط هاذين الامتدادين للنسب تتشكل حلقات المجتمع، وهذا الأخير لا يمكن أن يكون قويا إلا بدعم ترابط حلقاته وتماسكها بكل الوسائل مع الحفاظ على خصوصيات كل حلقة، وما يقع على الفرد والمجتمع هو إيجاد مختلف الوسائط التي تدعم هذا الترابط؛ وكان من بين ما توصلت إليه المجتمعات لتحقيق هذا الترابط هو ظهور علم الأنساب[10]، ثم عملية تدوين أسماء القبائل والأجداد، ونقلها للأجيال اللاحقة عبر ما عُرف بالمخطوطات.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي تمتلك العديد من الخزائن التي تحتوي الكثير من هذه المخطوطات التي تعود لحقب زمنية مختلفة، منها ما يتناول موضوع الأنساب، وفي هذا الموضوع سنحاول التعرف على الدور الذي أدته هذه المخطوطات لأجل حفظ انتماء الجزائريين خصوصا في الفترة الحديثة، حيث تبرز أهمية هذا الدور بعد تعرض الجزائر إلى هجمة استعمارية منظمة طالت جميع الجوانب ؛ من الأرض إلى الاقتصاد وصولا إلى مقوماته وهويته، ولسنا هنا بصدد دراسة الإستراتيجية التي اتبعها الاستعمار للسيطرة على مقدرات الأمة الجزائرية، وإنما سنحاول معرفة الدور الذي أدته مخطوطات الأنساب التي احتفظ بها الجزائريون في حماية المجتمع من التمزق والتشتت بعد الحملة الممنهجة التي طبقتها السلطات الاستعمارية.

من المتعارف عليه أن المجتمع الجزائري ذو بنية قبلية؛ قبائله متعددة ومنتشرة عبر ربوع البلاد، وقد حافظ على هذا التنظيم إلى نهاية القرن 19م، حيث أدخلت السلطة الاستعمارية قانون الألقاب حيز التنفيذ، في محاولة لتشتيت وتمزيق نظام القبيلة الجزائرية، وكذا العمل على طمس معالم الهوية الإسلامية للمجتمع ؛ كما أنه يهدف إلى استبدال الانتماء إلى القبيلة بالانتماء إلى العائلة المستحدثة وفق القانون الجديد[11]، وفي حال نجح ذلك المخطط تكون السياسة الاستعمارية قد ووجهت ضربة قاسمة لنظام القبيلة بالجزائر وقضت على عشرات القبائل التي استوطنت البلاد منذ عشرات القرون[12].

إن المتتبع لتاريخ القبيلة في الجزائر سيجد لا محالة أن الكثير من أسماء القبائل تغيرت عبر مرور الزمن كما تبدلت تسميات المواقع الجغرافية، إلا أن الباحثين المختصين حالوا ربط أسماء القبائل بعد الفتح الإسلامي ومواقعها القديمة خصوصا أن هذه الأخيرة تركت بصماتها في تاريخ الفتح[13]، ولعل من بين هذه القبائل نجد صنهاجة، كتامة، مغراوة... وبالعودة إلى نهاية القرن 19م، نجد

أن عدد القبائل التي استوطنت التراب الجزائري يختلف من جهة إلى أخرى؛ فعلى سبيل المثال استوطن منطقة البليدة ما يقارب 50 قبيلة، وفي منطقة دلس نجد 18قبيلة، كما نجد في نواحي تيزي وزو 82 قبيلة، أما في ذراع الميزان فنجد 102 قبيلة، وفي نواحي المدية هناك 12 قبيلة أما منطقة بوغار فيها 18 قبيلة، كما سكن ناحية الأغواط 34 قبيلة واستوطن مستغانم 51 قبيلة، وفي سيدي بلعباس 14 قبيلة، معسكر 74 قبيلة، سعيدة 17 قبيلة[14]، أما في الجهة الشرقية من البلاد فهناك الكثير من القبائل، فناحية قسنطينة لوحدها بها 72 قبيلة، عنابة21قبيلة، قالمة 41 قبيلة، القالة 16، أما في نواحي الحضنة فعلى سبيل المثال بوسعادة بها 14 قبيلة، وفي الأوراس نجد 44قبلية في باتنة، وبالتوجه جنوبا نرى تمركز9قبائل في بسكرة، 9 في الزاب الشرقي، 4قبائل في أولاد جلال، 5 في واد ريغ[15]، بالإضافة إلى الكثير من القبائل المنتشرة عبر الصحراء سواء القارة أو المتنقلة[16].

بعد أن تعرفنا على نماذج من أعداد القبائل الجزائرية المتمركزة عبر مختلف الجهات خلال القرن 19م[17]، لا بد من الإشارة إلى أن كل قبيلة مقسمة إلى بطون وأفخاذ وعشائر، وهو الشأن ذاته سواء بالنسبة للقبائل العربية أو البربرية، وجدير بالذكر أن نظام القبيلة يعتمد على الأسر والعائلات المتطورة والمجموعات الأخرى، التي تكون قد انضمت إلى قبيلة معينة عن طريق الحلف والجوار أو بدافع التكتل بين القبائل نتيجة لظروف الحرب، وقد شكلت هذه القبائل غالبية سكان المجتمع الجزائري حتى نهاية القرن 19م، حيث كانت غالبية السكان تستوطن الريف بما يقارب 95٪من سكان البلاد، موزعة في شكل مجموعة من الدواوير، يضُم كل منها عددا من العائلات تقطن الخيام التي يقارب 12خيمة في المتوسط[18]، ترتبط فيما بينها برابطة العصبية التي دعمت الكثير من العائلات لتحصل على القيادة والسيادة، واستطاعت بذلك احتواء غيرها من العائلات ليرتفع عدد أفرادها وتكبر سطوتها وبذلك استطاعت أن تجد لها مكانا يليق بها لدى الحكام العثمانيين بالجزائر.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وفي هذه الفترة انقسمت القبائل بين موالية لنظام الحكم، وبين معارضة أو ممتنعة، حيث استطاع هذا الأخير تجنيد العديد من القبائل لفرض سلطته على الأرياف، وعلى العموم فقد شهدت هذه المرحلة انتشار نظام المشيخة، والتي بلغ عددها بالشرق الجزائري24قيادة، و11مشيخة، أما في بايلك الغرب الجزائري فقد تم تقسيم القبائل إلى مجموعات منها ما يخضع لسلطة الباي المباشرة وهي تتكون أساسا من عشائر" بني عامر" و"مجاهر"، أما المجموعات الأخرى فيتقاسمها الأشراف [19]، في حين كان التنافس واضحاً بالجنوب بين عائلات "بن قانة"، "بوعكاز"، و"جلاب" كما كان الصراع دائم بين القبائل الصحراوية، ومهما كنت الأوضاع بين هذه القبائل فإن الشيء الذي يجب التركيز عليه هو دواخل القبيلة الواحدة، باعتبارها[20] تركيبة اجتماعية ووحدة سياسية وقوة عسكرية؛ فبنية القبيلة أساسا تنطلق من كونها تجمع لمجموعة من الناس يسكنون إقليمًا واحدا يعتبرونه ملكا خاصا[21]، ويتكلمون لهجة واحدة، وهي بحسب قاموس علم الاجتماع (نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية ...تقطن إقليما معينا، ويكتنفها شعور قي بالتضامن والوحدة، يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية وهي بذلك وحدة متماسكة اجتماعيا)[22]، وهو الأمر الذي يعزز الشعور بالانتماء إلى القبيلة، كما أن ارتباط القبائل بزعا ماتها الدينية وقادتها المحلية كان واضحا أكثر من ارتباطها بالحكام العثمانيين بالجزائر[23]، وعلى العموم فالقبائل الجزائرية وكباقي بلاد المغرب العربي الحديث تتميز حياتها بحالات من الانصهار والانشطار استنادا إلى مصالح الملكية العقارية، والصراع على الثروات، وحظوظ النسب والقرابة التي تخترق المجتمع القبلي وترسم حدوده الداخلية[24].

بعد تقديم صورة عامة عن واقع القبائل الجزائرية في القرن19م، وبعد التطرق إلى أهم الروابط التي تربط أفراد القبيلة وتشعرهم بالانتماء، نحاول فيما يلي البحث في ما دونه الجزائريون للحفاظ على انتمائهم القبلي والأسري من خلال

بعض المخطوطات المتوفرة لدينا؛ ولكون مخطوطات الأنساب كثيرة وموزعة لدى الكثير من الخزائن المحلية وكذا العديد من العائلات، لذا سنكتفي بذكر ما جاء في بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

* **نسب سيدي ثامر الليثي**[25]: جاء في المخطوط ان الشيخ ثامر أللیثي عاش أواخر القرن18م بدايات القرن19م، بلده بوسعادة، وعاصر عبد الرحمان الثعالبي، أما عن نسبه فنجد أنه (سيدي ثامر بن محمد بن عبد الرحمان بن سالم...وصولاً إلى احمد بن عبد الله بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن حسن المثنى بن الحسن السبط بن فاطمة الزهراء وابن الإمام علي رضي الله عنهم)، وبذلك حسب المخطوط السالف الذكر يعود نسب سيدي ثامر إلى العائلة الشريفة.

* **عائلة الشيخ بوعمامة**[26]: ينتسب الشيخ بوعمامة حسب شجرة الأنساب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو(أبي عمامة ابن العربي ...ابن عبد الرحمان بن سيدنا أبي بكر)، ويشير آخر المخطوط أن الشيخ بوعمامة توفي يوم11رمضان1326هـ.

* **آل ناجي وآل الدباغ الشريف الإدريسي الحسني**[27]: هذه الوثيقة تؤرخ لانتماء آل ناجي وآل الدباغ فمن ما ذُكر فيها(هذه شجرة نسب مولاي محمد ب ناجي غوريسي الدباغي الإدريسي الحسني ...إلى ابن مولانا الحسن المثنى بن الحسن السبط).

* **الرقيبات:** جد هذه القبيلة هو(سيدي أحمد الرقيبي بن عبد الكريم بن عبد السلام بن امشيش ...بن إدريس الأكبر)[28].

* **أولاد نائل**[29]: ينتسب أولاد نايل "نائل" إلى (سيدي نائل محمد بن عبد الرحمان ألخرشوفي ...بن إدريس الأزهر بن إدريس الأكبر، عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن حسن السبط بن الإمام علي كرم الله وجهه.

* **أبناء يلمان**[30]: تشير المخطوط أن أبناء يلمان ينتسبون إلى مؤسس قصبة بني يلمان الجد الأول (يلمان بن أمحمد ابن إسماعيل بن علي بن عبد

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

العزيز...ابن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن محمد بن الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن الإمام على –كرم الله وجهه-)، وتشير نفس المخطوطة أن أبناء يلمان منهم فرع يقطن جبال ونوغة وفروع أخرى تنتشر عبر ربوع الجزائر، فنجد أبناء "حالة بن عامر بن يلمان" وموطنهم برج بوعريريج، و"المصابحية" (امصباحن) وموطنهم *بن يعلى بنواحي سطيف، وفرع"آث أجناد"، وموطنهم زواوة-بلاد القبائل-، و"أولاد قلمام" وموطنهم خميس منتان بالبويرة (حمزة)...

***العائلة التينلانية**[31]: ينحدر التينيلانيون من بني أمية وهم من فروع قريش فهم حسب شجرة النسب التي ذكرها الباحث خير الدين شترة في كتابه رحلات جزائرية حيث يتناول نسب احد علماء هذه العائلة قائلاً (هو عبد الرحمن بن إدريس...لينتهي عند بن محمد بن أبان بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية) .

من خلال هذه العينة من المخطوطات التي تتكلم عن انساب بعض العائلات، ورغم وجود الكثير من هذه الوثائق في المنتديات الرقمية ولدى العائلات والتي يصعب جمعها والتأكد من صحتها، يمكن أن نستنتج أن الجزائريين يحتفظون بهذه الوثائق ويفتخرون بها ، فهي في نظرهم تربطهم بأصولهم وامتداد جذورهم التاريخية وتدعم حقهم في الانتماء إلى عائلاتهم وعشائرهم وقبائلهم ووطنهم وتدحض كل محاولات السلطات الاستعمارية للقضاء على مقومات الانتماء والهوية.

ثانيا- الملكية العقارية:

الأرض هي موطن الإنسان ومجال نشاطه وحركته، وهي مصدر رزقه الأول، لذا فتملكها والحفاظ عليها والدفاع عنها تعتبر من بين وظائفه الأساسية والطبيعية، والتي تتطلب منه تجنيد كل ما يمكن لإثبات ملكيتها واستغلالها

والاستفادة منها، وحمايتها بكل السبل، والجزائري كغيره من بني البشر لم يَحد عن هذا النهج وظل متمسكا بأرضه، ودافع عنها بكل الطرق سواء كانت ارضَ وطنه أو عشيرته أو ملكيته الخاصة، خصوصاً وهو يواجه الحملة الاستعمارية الفرنسية، لذا سنحاول في هذا المجال البحث عن قيمة مساهمة الوثائق والعقود في حماية حق الجزائري في ملكية أرضه انطلاقاً من انهيار الحكم العثماني وبداية العمل بالقوانين الفرنسية.

إن موضوع الملكية العقارية من اعقد المواضيع التي تواجه المجتمع الجزائري، ويكفيك حضور جلسات المحاكم العقارية لترى حجم الخصومات والنزاعات العقارية التي يعالجها القضاء، والتي يعود الكثير منها إلى مخلفات الفترة الاستعمارية، فقضايا القسم العقاري من الصعوبة بما كان ؛ ما يجعل القاضي يحتاج إلى رأى الخبراء العقاريين الذين يتعين عليهم إجراء خبرات ميدانية والاستماع إلى أطراف النزاع والشهود، وتحليل الوثائق من عقود ومخططات، ومن خلال اتصالنا ببعض الخبراء العاملين في الميدان ومعاينتنا لبعض الخبرات التي قدمت للقضاء وبموجبها تم الفصل في موضوعها، وجدنا بعض الوثائق التي تعود إلى الفترة العثمانية والمرحلة الاستعمارية، ومن بين هذه العقود ما يعرف بالوثائق بالعقود العرفية.

1-العقود العرفية: هناك عدة تعاريف للعقود العرفية منها"كل ورقة مكتوبة يحررها أطراف عاديون دون تدخل أطراف رسمية"[32]، وهناك من يعرفه "سند معد للإثبات يتولى تحريره وتوقيعه أشخاص عاديون دون تدخل الموظف"[33]، وهو يختلف عن العقد الرسمي الذي عرفه المشرع الجزائري بنص المادة (324) من القانون المدني [34]، كما نصت المادة(326مكرر)من نفس القانون على عيوب العقد الرسمي (يعتبر العقد غير رسمي بسبب عدم كفاءة أو أهلية الضابط العمومي أو انعدام الشكل"، من هنا نستنتج أن العقد العرفي هو كل عقد يحرر من قبل غير الأطراف المحددة في مواد القانون المدني الجزائري، ولا يخضع لشكلية معينة ما عدا توقيع الأطراف المعنيين بالعقد.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

صحة العقد العرفي: الوثيقة العرفية هي محرر معدة لإثبات صحية معاملات معينة وهي تصدر من طرف ذوي الشأن للحجية عند الضرورة، وهي بذلك تحمل توقيع أو ختم أو بصمة الأطراف المحررين لها، وتنقسم بين ما هو معد للإثبات وما هو غير معد لذلك:

- العقود المعدة للإثبات: وهي العقود المحررة والمعدة سابقا لاستعمالها من أجل الإثبات، بعبارة أخرى محضرة لتُستعمل كدليل على حق التصرف[35] في الأملاك العقارية، أو العينية وهي تحمل توقيع من يراد الاحتجاج بها عليه عند الضرورة.
- العقود الغير معدة للإثبات: هي تلك المحررات التي لم يتم إعدادا لغرض إثبات التصرف القانوني، وعادة لا تحمل توقيع طرف أو أطراف النزاع، لكن دعت الضرورة لاستعمالها، لذا فقد أصبغ المشرع الجزائري صبغة الحجية على بعض هذه المحررات كالرسائل والبرقيات، ودفاتر التجار، والأوراق المنزلية[36]

وبالعودة إلى صحة حجية العقود العرفية فهي محدد في مواد القانون المدنية، ولسنا هنا بصدد إجراء دراسة قانونية فقط لأخذ فكرة عن كيفية استخدام هذه المخطوطات أو المحررات لحماية الحق في الملكية، لكن لابد من الإشارة إلى أن المشرع الجزائري وضع حدا زمنيا لاستخدام العقود العُرفية، وذلك باعتماد المخطوطات المحررة قبل صدور قانون التوثيق وفق الأمر رقم 91-70، بمعنى اعتماد العقود العرفية المتعلقة بالمعاملات العقارية المحررة قبل 1971/01/01، وأضفى عليها صبغة الرسمية شريطة تقديم طلب إيداع لدى الموثق وإعلانها في المحافظة العقارية.

من هنا يمكننا القول أن المخطوطات والمستندات العرفية التي تعود إلى العهد العثماني، والفترة الاستعمارية لها قوة الحجية القانونية إن كانت خالية من

العيوب المنصوص عليها وفق أحكام القانون المدني المشار إليه آنفا، كما يتوجب القول بأن لكل مرحلة من المراحل السابقة خصوصيتها وفقا للنظام والتشريع المعمول به، لذا سنحاول تقديم بعض النماذج من المخطوطات أو سندات الملكية العقارية الخاصة بها لنتعرف على شكلها ومحتواها:

2-**عقود الملكية العقارية في العهد العثماني**: بعد أن تمكن العثمانيون من استعادة السواحل الجزائرية المحتلة من قبل الإسبان، وضبط الأمور بالداخل شرعوا في التنظيم الاداري للبلاد في مختلف المجالات، وشهدت البلاد بذلك ترسيم المعاملات الاقتصادية وتوثيقها، ويتضح لنا ذلك من خلال حجم الوثائق الأرشيفية خصوصاً سجلات المحاكم الشرعية، التي تتوفر منها الجزائر على رصيد زاخر، حيث يظم المركز الوطني للأرشيف حسب دراسة لعائشة قطاس ثلاث وخمسين ومائة علبة، يحتوي معظمها على أزيد من مئة وثيقة[37] وهي تُمثل عقود مختلفة في شكل وثائق منفردة، أما سجلات مدينة قسنطينة في أكثر تنظيما فجاءت عبارة عن سجلات من الحجم الكبير عددها 12سجلاً تُوَثق للفترة الممتدة ما بين1787-1857م[38].

قبل التطرق إلى أهم المعاملات المسجلة في هذه الفترة لابد من الإشارة إلا أن طبيعة الأراضي في الجزائر اكتست عدة أوجه قانونية ؛ فهناك أراضي"الملك"والبايلك"وأراضي"العرش"وأراضي"الحُبوس"، ونجد من خلال العقود أن لكل نوع من هذه العقود عبارات خاصة تُستخدم أثناء تحريره، ما يميزه عن غيره من العقود، ومن أهم هذه العقود نجد:

- عقود البيع والشراء.
- عقود التحبيس.
- عقود تصفية التركات.
- عقود الهبات.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

إن هذه العقود ورغم الكم الكبير من الوثائق المتوفرة فهي لا تُعبر عن كل المعاملات العقارية التي قام بها الجزائريون خلال الفترة العثمانية، إلا أن ذلك لا يفقد أهمية هذه المخطوطات دورها الواضح في حماية حقوق الإطراف المعنية بهذه المعاملات، بقراءة متفحصة للنتيجة التي توصلت إليها دراسة حول سجلات المحاكم الشرعية لمدينة الجزائر[39] تتضح لنا مكانة كل نوع من هذه العقود ضمن هذه السجلات، مع الإشارة إلى إن عينة الدراسة اقتصرت على المعاملات العقارية لأوجاق مدينة الجزائر في فترة محددة، فمن بين 2500عقدا، تم اعتماد عينة تحتوي1021عقد خاصة بجميع معاملات الانكشارية في فترة الدراسة(خلال القرن18م)، حيث توزعت المعاملات على النحو التالي:

حجم المعاملات /العقود	بيع وشراء	مواريث- تركة-	تحبيس	عقد ملكية	الباقي
النسبة المئوية	61.89	1.95	20.86	1.95	13.35
مجمل العقود	632	20	213	20	136

الجدول -01-توزيع عقود المعاملات العقارية الانكشارية –من خلال سجلات المحاكم الشرعية لمدينة الجزائر-الباحث.

تحليل: من خلال الجدول تتضح أهمية عقود البيع والشراء، متبوعة بعقود التحبيس، أما المعاملات غير العقارية فهي قليلة بالمقارنة مع النشاط التجاري ذو الطبيعة العقارية، وهذا دليل على العناية والحرص الذي أولاه السكان للملكية العقارية، وكيف حصلت لهم الاستفادة من المحررات وفق

الشريعة الإسلامية ولازالت الحاجة قائمة لهذه العقود في ظل تشريع الجزائر المستقلة.

- **تسجيل العقود:** يذكر الباحث سعيدوني نصر الدين في هذا المجال أن تسجيل المعاملات العقارية كان يُطبق بشكل متفاوت وحسب الملكية والمنطقة الجغرافية، فبفحوص المدن يحرر العقود كاتب يعرف بالعدل ويقرها القاضي لِتُسجل[40]، ويشترط في العقود صيغة معينة تختلف حسب طبيعة العقد(نماذج مرفقة).

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ملحق رقم01-

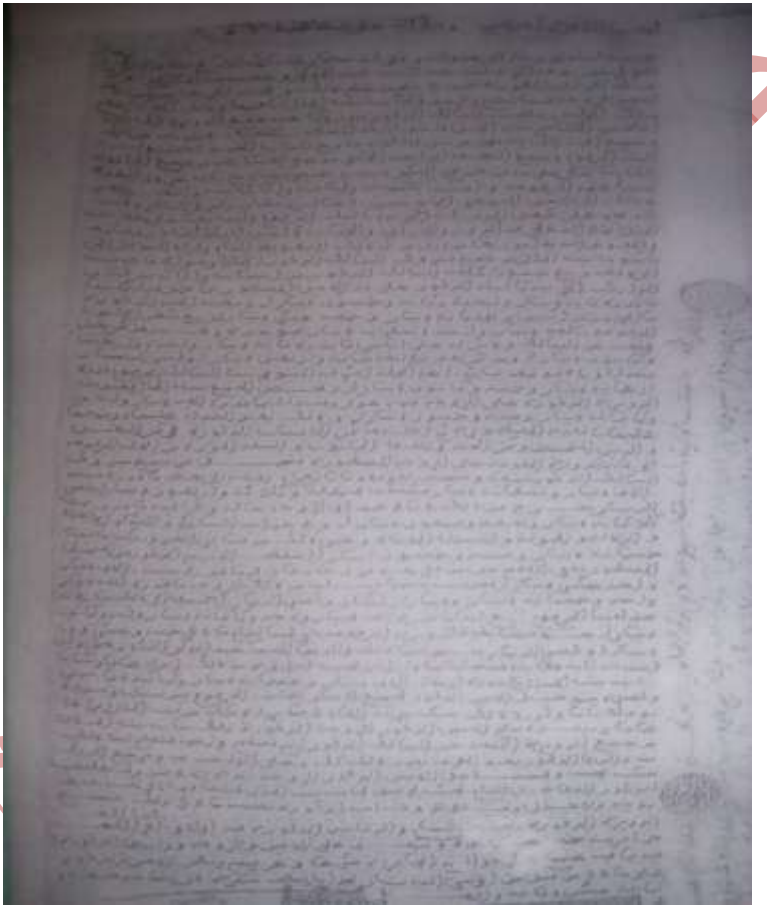

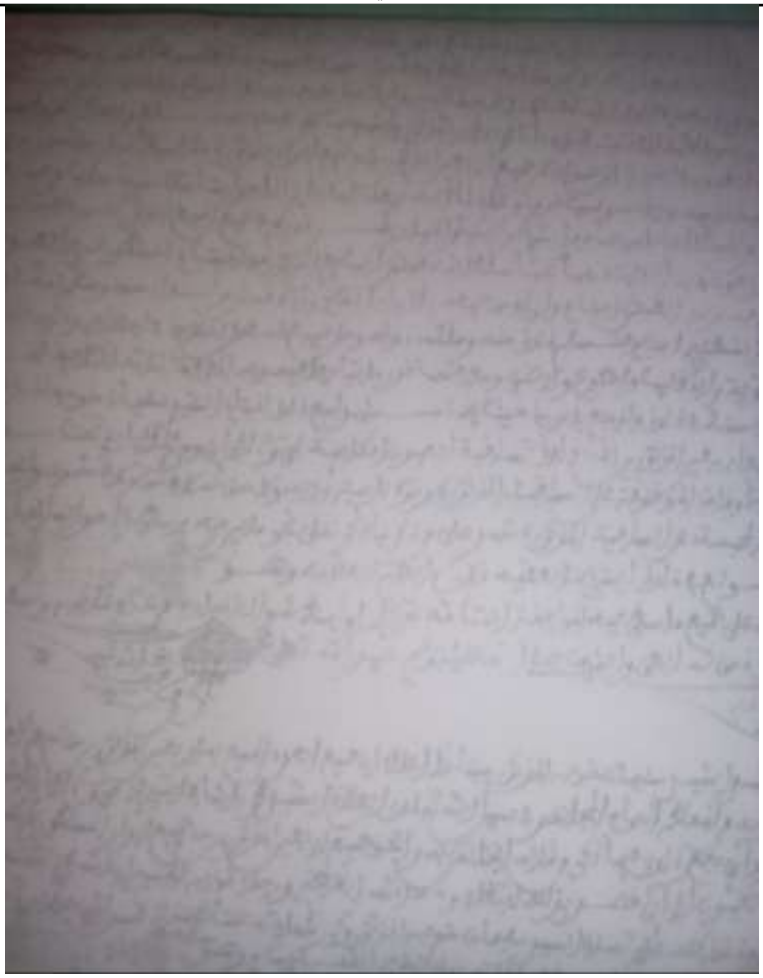

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ملحق رقم-02-

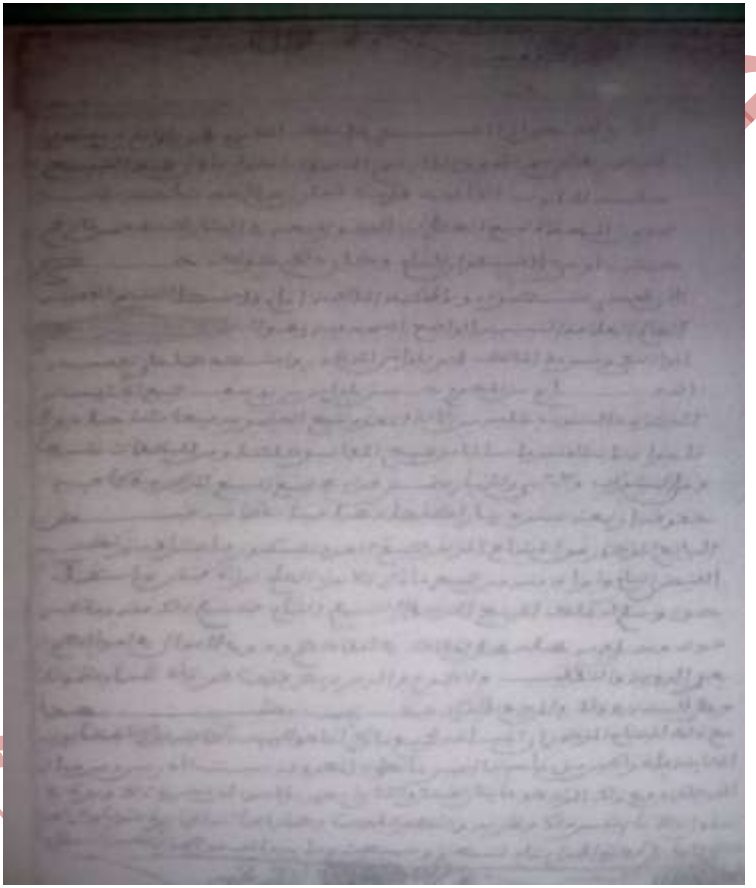

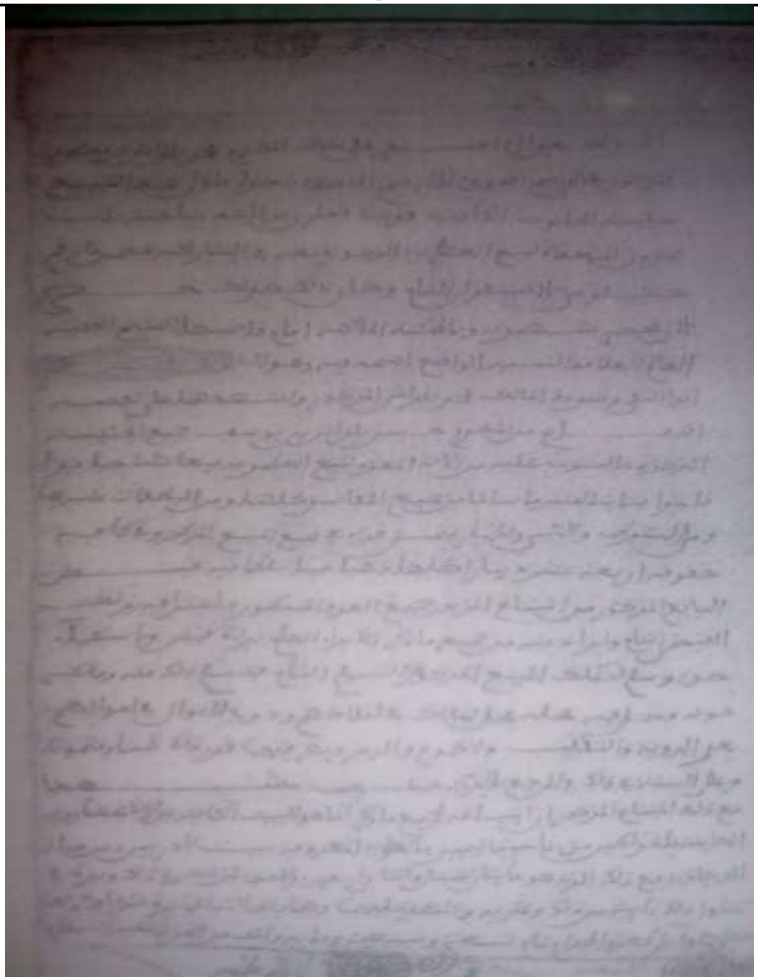

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ملحق رقم-03-

رقم الملحق	01	02	03	04
مصدره- عقود محاكم الشرعية	وثيقة 40علبة72-73	وثيقة 52علبة94	وثيقة33 علبة141	وثيقة20علبة141
موضوعه	تقسيم تركة	عقد بيع	عقد بيع حانوت	عقد تحبيس

من خلال هذه النماذج من العقود يتضح لنا جليا أهمية العقود في حفظ حقوق مختلف الأطراف حيث تم تدوينها وحفظها في الفترة العثمانية ولا زالت قابلة للاستعمال إلى يومنا.

3-**عقود الملكية العقارية في الفترة الاستعمارية:** تمكنت قوات الاحتلال الفرنسي بعد دخولها إلى الجزائر من السيطرة على الرصيد الكبير من الوثائق والمخطوطات، كما شرعت في السيطرة على مختلف الأملاك الجزائرية، فالهدف الأول لفرنسا من احتلال الجزائر هو ضمها إلى ممتلكات الإمبراطورية الفرنسية، وهو الأمر الذي أكده مرسوم 22جويلية 1834م، القاضي باعتبار الجزائر من الممتلكات الفرنسية، ولعل أهم وضع واجه الإدارة الفرنسيين هو كيفية التخلص من القوانين المعمول بها في الجزائر والتي تستند إلى الشريعة الإسلامية، وانطلاقا من طبيعة ملكية الأراضي التي سبق الإشارة إليها في العهد العثماني بدأت فرنسا سياسة تشريعية جديدة تُمكنها من نزع الملكيات الجزائرية وذلك وفق تقسيم للأراضي[41]:

- **أراضي حية مستغلة**: هي التي يستغلها الخواص وفق سندات، وأجلت التعامل معها لحين تتوفر لها الظروف المناسبة.
- **أراضي ميتة غير مستغلة**: واستندت في ذلك إلى التشريع الإسلامي القاضي بان "من يُحي أرضا مواتاً فهي ملكه"[42]،

وبدأت عملية مصادرة الأراضي في نسق ممنهج، فكل من يعارض الاحتلال تُصادر أملاكه، فتم الاستيلاء على الأملاك الوقفية، وأملاك الفارين اعتبرتها أراض شاغرة، وجردت المناهضين للاحتلال من أملاكهم[43]، ولذات الغرض أصدرت قرارًا بتاريخ09/21/ 1830م يقضي بالاستيلاء على الحبوس، وفي 1832/8/28م،ثم أصدرت أمرية أخضعت بموجبها كل معاملات الجزائريين إلى القانون الفرنسي، واتبعتها بامرية 1834/07/22م، وحدت بموجبها الوضع القانوني لفرنسا، وأعطت الموافقة لقادتها العسكريين لتنفيذ سياستهم الاستيطانية[44]، وبذلك تكون قد ألغت مختلف التشريعات السابقة والعائدة إلى الفترة العثمانية، ويشرع في تطبيق المرسوم الصادر في 1844/10/01م، والذي يهدف إلى إيجاد صيغة لانتقال الأرض بين الجزائريين والأوربيين وأبطل بذلك الطرق التقليدية لبيع وشراء الأراضي، وجاء مرسوم 1846/7/21م ،ليشترط وجود عقود على الجزائريين حتى يمكنهم إتمام أي معاملة عقارية، وان وزارة الحرب هي المخولة فقط بمنح العقود، وفي ذلك تسهيل لصالح المعمرين الراغبين في شراء أراضي الجزائريين، وبذلك بدأ بما يعرف العقود الرسمية والتي يتم تحريها باللغة الفرنسية.

- **تسجيل العقود**: وبالعودة إلى الفترة الاستعمارية نجد أن هذه العقود عوضت العقود التي تعود إلى الفترة العثمانية حيث أصبحت تُحرر من قبل ما سمي آنذاك ب"كاتب الضبط، أو الموثق" تنفيذا لمرسوم 1875/01/18، وقد أستحدث بموجب هذا المرسوم صنفين من كتاب الضبط الموثقين:

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

أ- الصنف الأول: وهم كتاب الضبط الذين يمارسون كامل المهام التوثيقية ويشترط حصولهم على شهادة كفاء الموثق.

ب- الصنف الثاني: وهم كتاب الضبط الذين يمارسون إلا مهام توثيقية ولا يشترط حصولهم على شهادة كفاء الموثق[45].

إلا أننا لا يجب أن نُهمل نقطة هامة في بدايات الفترة الاستعمارية وهي مواصلة العمل بالعقود العرفية التي كان يحررها القضاة المسلمون، وتحولت بذلك المحاكم الإسلامية إلى جهات قضائية استثنائية، كما أن القانون الجزائري بعد الاستقلال طبق نفس الشروط على هذه العقود شريطة ترجمتها لدى مترجم معتمد، وبالتالي فلها قوة الحُجية للطرف الذي يُقدمها، وتبقى قوتها نسبية امام تقدير القاضي في حال لم يقدم الطرف الآخر من النزاع طعنا بعدم صحتها(تزوير)، ولمعرفة المزيد حول هذه العقود، هذه صورة لصفحتين من عقد ملكية يعود إلى أحد الخواص مُرفق بترجمة رسمية لهاتين الصفحتين، وقد قدم لضرورة الحجية القضائية مع مسح الاسم من طرف صاحبه.

ملحق-5- صفحة 1 من عقد يعود للحقبة الاستعمارية

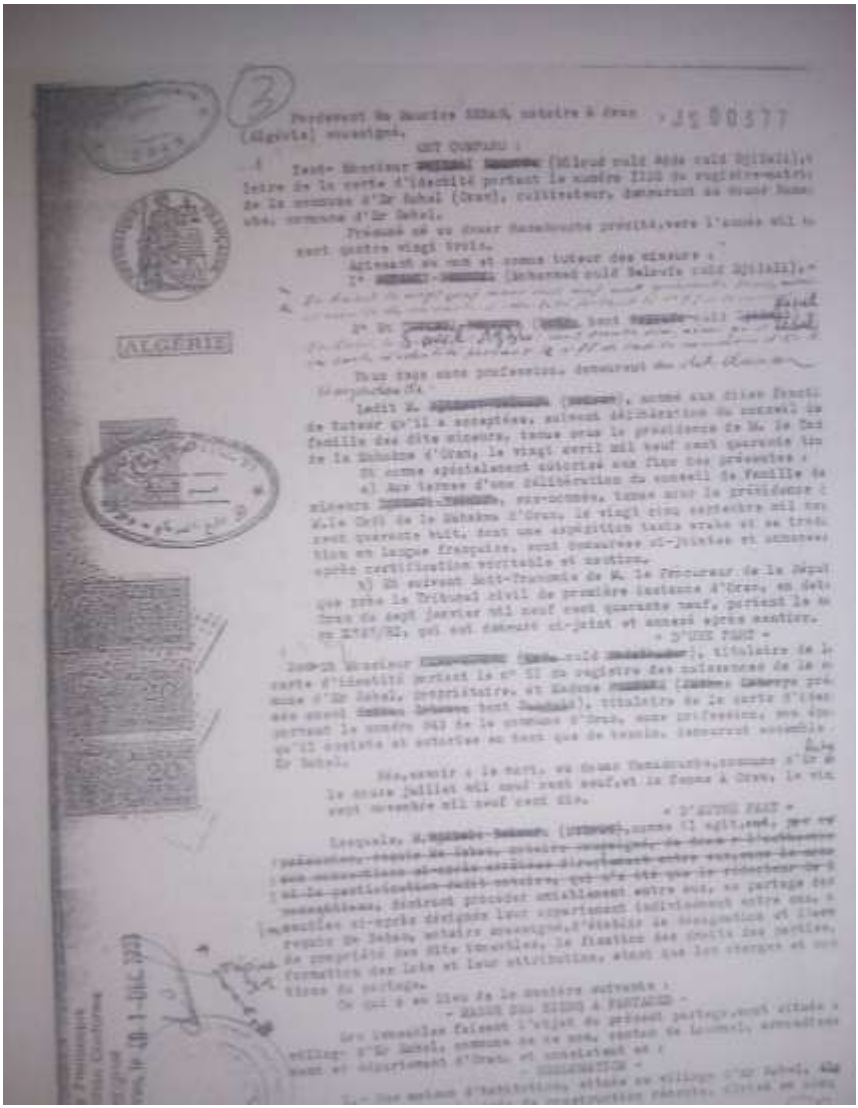

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

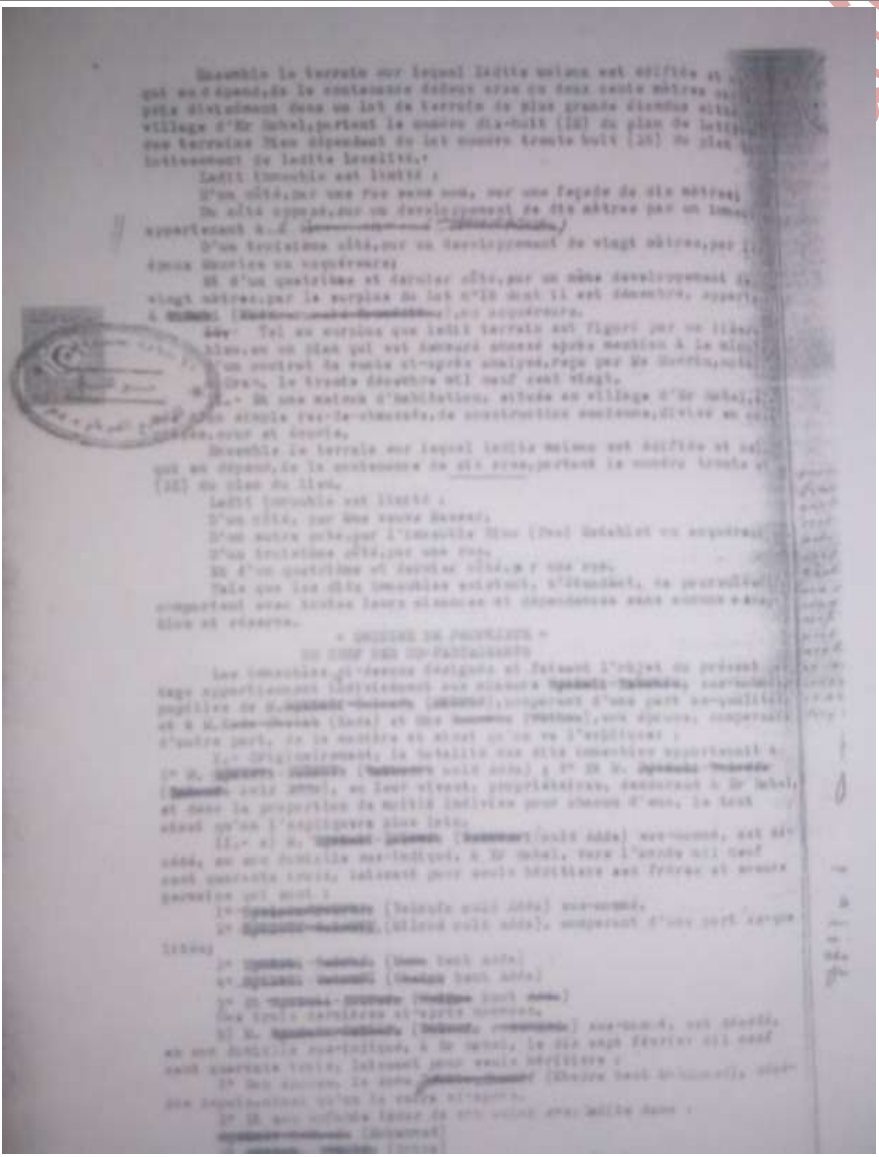

ملحق-6- صفحة 2 من العقد.

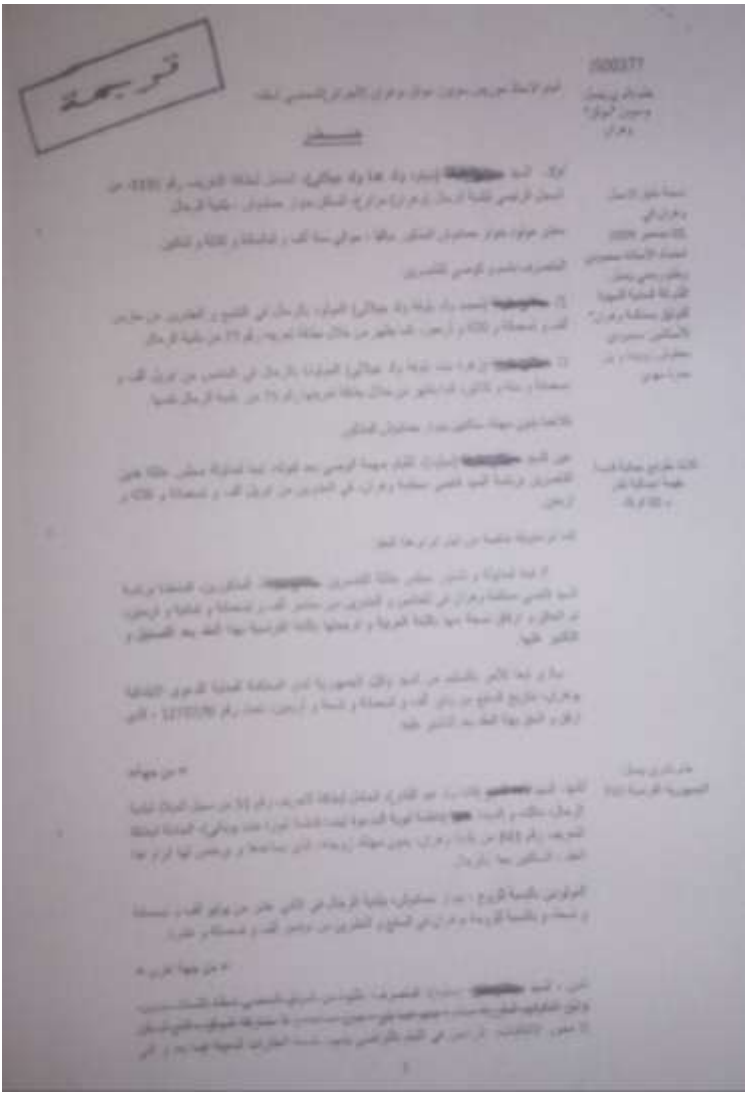

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

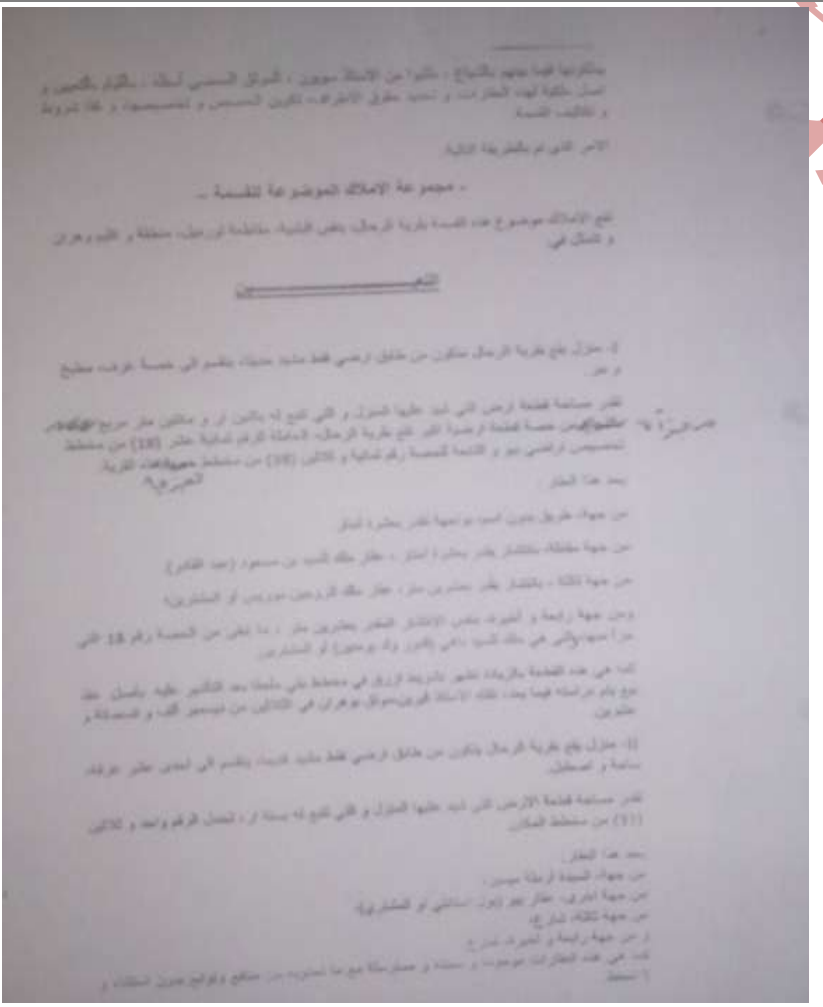

ملحق-7- ترجمة صفحة 1 من عقد ملحق5

ملحق 7 ترجمة صفحة2- ملحق-6-

ثالثا-الملكية الفكرية والثقافية:

المنتوج الفكري الإنساني لا يقل أهمية عن الأملاك العقارية والمنقولة، وقد نصت مختلف القوانين الدولية على حماية التراث البشري في شتى المجالات واعتباره ملكية مشتركة، وأنشئت لأجل ذلك المنظمة العالمية للثقافة والعلوم التي تعمل بالشراكة والتعاون مع الدول الأعضاء على حماية هذا الموروث، لكن رغم ذلك لازالت الشعوب تعاني من تعرض ملكياتها الثقافية إلى شتى أنواع التهديد وبأشكال مختلفة، هذا في عصرنا الحاضر، فكيف كان الحال إذن في العهود السابقة، خصوصًا بعد تعرض الكثير من البلدان إلى الحركة الاستعمارية التي استولت على مُقدراتها، وباعتبار الجزائر من ابرز ضحايا هذه الحركة ومن أقوى المقاومين لها وبشتى الطرق، حيث استطاعت استرجاع سيادتها بعد صراع مرير مع الاستعمار الفرنسي الذي بذل كل جهوده وجند كل طاقاته لمحو الهوية الوطنية و الحيلولة دون استقلال الجزائر ؛ من هذا المنطلق سنسلط الضوء على بعض أوجه مقاومة الجزائريين للجهود التي قامت بها فرنسا في المجال الثقافي، وكي استطاع الجزائريون الحفاظ على موروثهم؟

إن الصراع مع الاحتلال لم يكن من أجل الأرض والمال بقدر ما كان صراع هوية وانتماء، فالدين واللغة والعادات، والقيم كانت ابرز أوجه الصراع مع المحتل الذي جند المبشرين، والجواسيس وحاول فرض لغته وثقافته على الجزائريين، الذين حاولوا التمسك بهويتهم وموروثهم الحضاري المتعدد الأبعاد، وبالسبل المتاحة، فكانت الكتابة احد أشكال المقاومة لما لها من أهمية في نقل المعلومة والمعرفة إلى الأجيال لتذكرهم بأصولهم وثقافتهم، لذا سنسلط الضوء على بعض المخطوطات التي ساهمت في الحفاظ على الإرث الثقافي للمجتمع كما حافظت على ملكية أصحابها الفكرة وخلدت أسماءهم ؛ وهذه مجرد عينات على سبيل المثال، لأنه لا يمكن بأي حال رصد كل مؤلفات الجزائريين في العصر الحديث، من رحلات، ورسائل، وكتب...

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

*مؤلف الحاج احمد الشريف الزهار: وهو المخطوط الذي حققه احمد توفيق المدني[46]، وهو مخطوط يؤرخ لفترة من تاريخ الجزائر الحديثة عاصرها المؤلف[47]، حيث جمع مختلف أخبار الجزائر في العهد العثماني، كما تناول الفترة التي عاصرها من الغزو الفرنسي للجزائر، تعتبر مذكرات الزهار مصدر من مصادر دراسة تاريخ الجزائر، حيث يرجع اليه الباحثون المتخصصون في تاريخ الجزائر الحديث.

*مؤلف صالح بن العنتري: من بين مؤلفات صالح بن العنتري كتابه "فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة"[48]، والكتاب هو جاء في شكل سرد مختصر لتاريخ بايات قسنطينة بأسلوب الحوليات، وتناول الحوادث السياسية والعسكرية والتنظيم الإداري لقسنطينة خلال القرنين 17و18م[49]، وغم الملاحظات المسجلة حوول هذا المخطوط إلا أنه يعتبر من بين أهم ما كُتب حول تاريخ بايلك الشرق في العهد العثماني وبداية الحملة الفرنسية عليه.

الرحلة القمرية: من أدب الرحلة وهي من تأليف "ابن زرفة" وهو مخطوط حققه المؤرخ حساني مختار[50]، وهو مخطوط تناول فيه ابن زرفة[51] تاريخ وهران حيث عرف بها، وتطرق إلى حكم المرابطين، بني عبد الوادي، وتناول حوادث الاحتلال الاسباني لها، وقدوم الأتراك ونزالهم مع الاسبانيين، كما تحدث عن سياستهم بعد الدخول إلى الجزائر.

هذه عينة من المؤلفات التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث وحفظت بذلك أسماء مؤلفيها، نقلت بأعين محلية حوادث تاريخية هامة، وأصبحت ملكية ثقافية وطنية يرجع إليها الباحثون، ونشير هنا أن المجال لتناول كل المخطوطات المحفوظة في المكتبة الوطنية، والخزائن الخاصة وفي مختلف المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، والتي هي بحق نبع هام ينهل منه الباحث للاستزادة في مجال

تخصصه فالرحلات عديدة والمؤلفات النحوية واللغوية والشعرية كثيرة، وهي جديرة بالدراسة والغوص في بحورها.

رابعا-الحقوق الدولية:

شهد البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث الكثير من التحولات وبروز العديد من القوى الدولية التي عملت كل واحدة منها على فرض منطقها، الأمر الذي أدى توترات وصراعات مسلحة، أدت بسقوط الضفة الجنوبية الغربية منه تحت السيطرة الاستعمارية، وبالتالي انهيار الكيانات السياسية القائمة، وبالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية، سنحاول التطرق إلى دور المعاهدات الموقعة بين الدولة في الفترة الحديثة، وكيف حافظت هذه المواثيق المخطوط للدول حقوقها الدولية، وذلك بالتركيز على الجزائر، من خلال بعض الوثائق الدولية :

- **رسالة أهالي الجزائر للسلطان سليم الأول**: وهي أول رسالة[52] إلى من سكان الجزائر إلى السلطان العثماني، وهي اعبر عن رغبة الجزائريين في الانضواء تحت لواء الخلافة الإسلامية، كما تبين بوضوح عدم وجود قوة أجنبية تسيطر على البلاد رغم ذكرها للتحرشات الاسبانية التي وصفتها بالكافرة، وتؤكد على قبول أهالي الجزائر وبصفة مؤقتة بشروط الهدنة معها.
- **معاهدة الباشا عمر مع اللورد اكسموث**: وهي معاهدة وقعت بين الجزائر ممثلة في الباشا عمر واللورد اكسموث ممثل انجلترا بتاريخ 4شوال 1231ه الموافق ل28اوجست عام1831، وهي تشير بوضوح إلى الاتفاق الحاصل بين قائد الحملة الانجليزية على الجزائر وباشا البلاد، في حين تسمح لنا بالتأكد من وجود سلطة حاكمة مستقلة عن الباب العالي وقادرة على توقيع معاهدات دولية[53].
- **معاهدة السلم المئوي 1689م**: جاء في البند الثالث(3) من هذه المعاهدة بأنه سيُقر السلم بين إمبراطور فرنسا والأماجد الباشا الداي والديوان...في

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

مملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والإبحار بكل أمان[54].

- **معاهدة الجزائر مع فرنسا:** وقعت بتاريخ 6ابريل 1799م الموافق ل22شعبان 1216هـ بين الجزائر وفرنسا وتتكون من 19بند، وجاءت بعد القطيعة الدبلوماسية بين البلدين، حيث جاء في البند الأول"تعود العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل القطيعة"[55].
- **معاهدة الجزائر مع السويد:** وهي معاهدة موقعة سنة1141هـ/1729م، وتتضمن اتفاق صداقة وسلام بين البلدين[56].

تبين هذه المواثيق بما يدع للشك من وجود سلطة قادرة على توقيع معاهدات دولية، مما يفند أي طرح آخر من شأنه التشكيك في وجود شخصية الجزائر الدولية قبل الاحتلال، وهذا حق قائم تثبته وتحفظه الكثير من المراسلات بين سلطات الجزائر والكثير من المعاهدات التي تم توقيعها مع مختلف دول العالم في العصر الحديث.

الخاتمة:

تُعتبر دراسة المخطوطات وتحقيقها من بين المهام التي تشُد إليها المؤرخين وتدفعهم إلى الغور بين أوراقها وسطورها للبحث عن المعلومة والاستفادة منها، ولعل محاولتنا البسيطة هذه تسير على نفس المنوال، من أجل العمل على إبراز الدور الذي أدته المخطوطات في المحافظة على حقوق الأفراد والمجتمعات في شتى الميادين، فمن خلال ما تقدم تمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

- المخطوطات مصدر هام وضروري للكتابة التاريخية.
- الخزانة الجزائرية غنية بالوثائق والمخطوطات المتنوعة والتي لا زالت في حاجة إلى العناية، والحفظ، والتوظيف.
- لعبت العقود المخطوطة دورا هاما في حفظ أملاك الجزائريين خصوصا في ظل التشريع الوطني، الذي منح للقاضي سلطة التقدير.
- رغم محولات السلطات الاستعمارية انتهاج سياسة عقارية مدمرة تجاه ملكية الأفراد، والأوقاف إلا أن وجود تشريع موثق في الفترة العثمانية صعب امام مختلف المصالح الفرنسية لتنفيذ هذه السياسة.
- ساهمت المخطوطات في حفظ الذاكرة الوطنية ونقلت صورة واضحة عن الكثير من الحوادث التاريخية خلال القرون16، 19م.
- عرَّفت المخطوطات في مختلف الميادين بأعلام الجزائر وحفظت أسماءهم من النسيان.
- شكلت المعاهدات والرسائل التي تبادلتها أو وقعتها السلطات الجزائرية في الفترة الحديثة دليلا واضحا على وجود شخصية الدولة وقوتها.

في الختام لا يمكننا إلا الاعتراف بالجميل لكل الذين تركوا بصماتهم على تلك المخطوطات التي تعتبر كنزا من كنوز الأمة الجزائرية، التي تنتظر منا صيانته وتوظيفه للرقي بحاضرنا وصناعة مستقبلنا .

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

الهوامش

[1]- القرآن الكريم، الحجرات، الاية13.

[2]-حديث نبوي، صحيح البخاري،(حديث رقم3383).

[3]- - حديث نبوي، سنن الترمذي (حديث رقم1979).

[4]- حديث نبوي،السيوطي،الجامع الصغير(حديث رقم2681).

[5]- حديث نبوي،الخطيب البغدادي،أوهام الجمع والتفريق،(1/120).

اطلع-عبد الله فراج الشريف، حفظ الأنساب ضرورة إنسانية، موقع مؤسسة المدينة للصحافة والإعلام، مقال منشور بتاريخ اكتوبر2014 ،

[6]- عليه بتاريخ 31ديسمبر 2017

[7]-حديث نبوي، صحيح البخاري،(حديث رقم676).

[8]-أم طارق، من مقاصد الشريعة الإسلامية: حفظ النسل، د ت، د ط، د ب ، ص10

[9]- يشار شريف دامادا اوغلو، حفظ النسل و النسب والأسرة، دراسة مقدمة في أبحاث ووقائع المؤتمر الثاني والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية اليونان، د ت، ص2.

[10]-علم الأنساب:للمزيد حول أهمية هذا العلم، يُنظر، بكر أبو زيد، طبقات النسابين، ط1، دار الرشيد للنشر، الرياض، 1987، ص6.

[11]-الجباري عثمان، منظومة التسمية في مجتمع وادي سوف خلال الفترة (1882-1937م) ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد4، جانفي2014، ص189.

[12]-عبد الرحمان دويب، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي بوعبدلي، تاريخ المدن، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر2013، ص7.

[13]-عبد الرحمان دويب، نفسه، ص8.

[14] -OCTAVE TESSIER.ALGERIE GEOGRAPHIE-HISTOIRE STATESTIQUE .librairie de Hachette .Marseille, camion librairie; paris, 1865, pp61...83.

[15]- OCTAVE TESSIER, EPD, pp85...106

[16]-OCTAVE TESSIER.EPD, pp107...110.

[17]-للمزيد حول القبائل ينظر، بوزيان الدراجي، القبائل الأمازيغية، ج1،ط4، د ب، 2017.

[18]-ليلى تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن19م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد17، ديسمبر2014 ص138.

[19]- الازهاري عباد، نظام المشايخ في ورقلة بين العهدين العثماني والفرنسي خلال "1603-1884م"، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الوادي، الجزائر2013-2014، ص33.

[20]-جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة، بايلك الشرق، رسالة ماجستير(غير منشورة)جامعة قسنطينة، الجزائر1991، ص7.

[21]- محمد نجيب بوطالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001، ص54.

[22]- للمزيد حول القبيلة والسلطة، ينظر ، رحمة بورقيبة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب العربي، الطليعة، 1991، بيروت.

[23]- مؤيد محمود المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر المحلية خلال الحكم العثماني، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، نيسان2013، ص427

[24]-محمد نجيب، مرجع سابق، ص62.

[25]-نسخة من شجرة النسب، ينظر قارة مبروك بن صالح، أصول الأشراف والقبائل، ط1، د م ت، الجزائر، 2016، ص46.

[26]-نسخة من شجرة النسب، قارة مبروك، نفسه، ص51.

[27]- نسخة من شجرة نسب آل دباغ، صادرة عن الرابطة العالمية العامة للإشراف، قارة مبروك، نفسه، ص42.

[28]-حمداتي شبهنا ماء العينين، قبائل الصحراء، المطبعة الملكية، الرباط، 1998، ص ص29، 30.

[29]- قارة مبروك، مرجع سابق، ص77.

[30]- مخطوط شجرة النسب بخزانة بني يلمان (جمعية احباب القصبة)

[31]- خير الدين شترة، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ عمر بن عبد الرحمان بن إدريس بن عمر بن عبد القادر التينلاني إلى ثغر الجزائر، كردادة، الجزائر، 2015، ص 273

[32]- عجة الجيلالي، مدخل العلوم القانونية، نظرية الحق، بارتي للنشر، الجزائر، 2009، ص564

[33]- بكوش يحي ، أدلة الإثبات في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دب ن، 1988، ص122.

[34]- الامر58/75، المؤرخ في 26سبتمبر1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد78صادر في30-09-1975.

[35]- بكوش يحي، مرجع سابق، ص122

[36]-ينظر المواد329...332من القانون المدني الجزائري(الأمر58-75).

[37]- عائشة قطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة لجزائر في العهد العثماني، مقال، مجلة إنسانيات العدد3/98ص69

[38]- معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص.3

[39]- عمريو فهيمة، الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن18م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص20.

[40]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص246.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

[41]-بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين ما بين 1881-1914، دب ، دت ، ص55

[42]-بليل محمد، نفسه، ص56.

[43]- عثماني مسعود ، الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص24.

[44]- بليل محمد، مرجع سابق، ص56.

[45]-voir décret du 18/01/1875, section deuxième exercice restreint des fonctions notariales par les griffes: Art06.

[46]- ينظر، أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر1982.

[47]- هو الحاج احمد الشريف الزهار من مواليد مدينة الجزائر عاش بين(1196هـ/1781م-1289هـ/1872م) ، وهو نقيب الأشراف .

[48]- ينظر، محمد الصالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

[49]- العنتري، فريدة ، فريدة منيسة، نفسه، ص5.

[50]- يُنظر، حساني مختار، تاريخ مدينة وهران من الاحتلال الاسباني من خلال مخطوطتين، ج2، الرحلة القمرية لأبن زرفة، مخبر المخطوطات ، جامعة الجزائر، 2003ص147.

[51]- ابن زرفة، نسبة إلى مرضعته وهو من أولاد سيدي دحو من الأدارسة، قدم من الجزيرة الخضراء والتحق بديوان الباي الكبير وكُلف بالإشراف على الطلبة المرابطين (حساني مختار،تاريخ مدينة وهران ص- ص 147...150.)

[52]- عبد الجليل التميمي، اول رسالة من أهالي مدينة السلطان سليم الأول سنة1519، المجلة التاريخية المغربية، العدد6، تونس1976، ص- ص 119-120

[53]- للاطلاع على نص المعاهدة بالعربية ، ينظر خير الدين شترة، رحلات جزائرية، مرجع ، سابق، ص511.

[54]- معاهدة السلم المئوي مع فرنسا، جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1987، ص-ص122-123.

[55]- ينظر، الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري(1792-1832م)م و للكتاب، الجزائر1984، ص- ص301...303 -

[56]- عبد الهادي رجائي سالمي، العلاقات الجزائرية الاسكندينافية في العهد العثماني 1729/ 1789م، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الجزائر، 2015/2014 ص- ص151-154.